نورس للترجمة يقدم

موقف إيطاليا الجديد تجاه ليبيا

نشره موقع RYSI في 24/7/2020

ترجمه من الإنكليزية: نورا الشاقي

يمكن أن تساعد الأساليب الأخيرة للحرب الأهلية الليبية إيطاليا على استعادة نفوذها في البحر الأبيض المتوسط، وقد يوفر وقف إطلاق النار المعلن الأسبوع الماضي أسبابًا لاتخاذ إجراء ما.

وفي 21 آب أعلن رئيس المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني المؤقتة في طرابلس، فايز السراج، وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد ووقف جميع الأعمال العدائية.

أيّد عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب المنافس للسراج في طبرق على هذا الطلب. من غير المرجّح أن يستمر وقف إطلاق النار طويلاً. ومع ذلك ، فهذه فرصة نادرة لإيطاليا ، وهي واحدة من أكثر دول الاتحاد الأوروبي تضرراً من التطورات الليبية، حيث أعادت من جديد نهجها في إدارة الصراع واستعادة نفوذها في البلاد.

لفترة طويلة ، كانت ليبيا محور السياسة الخارجية الإيطالية. بين عامي 2015 و 2016 ، كانت روما من الداعمين الرئيسيين لعملية الأمم المتحدة التي أدت إلى اتفاق الصخيرات وإنشاء حكومة الوفاق الوطني.

لإيطاليا مصالح تاريخية واستراتيجية مهمة في ليبيا ، وتحاول روما تحقيق الاستقرار في البلاد من خلال تعزيز حكومة الوفاق الوطنية. حقق"اتفاق الصخيرات" نجاحًا كبيرًا لسياسة إيطاليا الخارجية في المنطقة. ومع ذلك ، فشلت روما في ممارسة نفوذها بنجاح في حكومة الوفاق الوطنية ، وفقدت مكانتها أمام مشاركين أكثر ديناميكية ونشاطًا كانوا أكثر استعدادًا للعب دور قيادي في النزاعات.

تخشى إيطاليا من اعتبارها قريبة جدًا من الحكومة الوفاق في طرابلس أو خشية الرهان على الحصان الخاسر، لذا فهي تحاول إقامة علاقات مع المجرم خليفة حفتر، الذي يزداد قوة بدعم روسيا وفرنسا والإمارات العربية المتحدة ومصر أيضًا. على الرغم من أن روما تدعم رسميًا حكومة سراج ، وتعترف رسميا بمجرم الحرب حفتر كممثل شرعي لشريحة من المواطنين الليبيين.

ومع ذلك ، فإن هذه الطريقة جاءت بنتائج عكسية لأنها أضعفت الاتصال بحكومة الوفاق الوطني وفشلت في إقامة علاقة مهمة مع المجرم حفتر.

نتيجة لذلك ، اقتربت حكومة الوفاق الوطني ، التي تبحث عن شركاء أكثر موثوقية ، من تركيا. مكّن الدعم العسكري لأنقرة حكومة الوفاق الوطني من شن عملية عاصفة السلام، وكسر حصار طرابلس والسماح لقوات حكومة الوفاق الوطني. بالسيطرة على الأرض المفقودة من خلال بدء معركة ضد المجرم حفتر. في الوقت نفسه هُمّشت إيطاليا في المسرح الليبي.

النظرة الجديدة :

ومع ذلك ، يبدو أن إيطاليا قد استأنفت نهجًا أكثر ديناميكية تجاه ليبيا. هذا يرجع إلى أربعة أسباب رئيسية.

أولاً ، تغير ميزان القوى على الأرض بشكل كبير. فعندما انتصر المجرم حفتر في الصراع ، حاولت إيطاليا إقامة علاقات معه.

أرادت روما التحوط من سقوط حكومة الوفاق الوطنية وبالتالي اعترفت رسميًا بالطرف المنافس لها واليوم تَغَيّر الوضع وسلطة حكومة الوفاق الوطني على أعتاب الهلال النفطي الليبي. أظهرت إيطاليا دعمها لحكومة الوفاق الوطني الآن بعد أن أصبحت في اتجاه تصاعدي. وهي تساعد الحكومة المؤقتة بنشاط في إزالة الألغام من أحياء المدينة.

ثانيًا ، يأتي الوضع الجديد في إيطاليا ردًا على تنامي نفوذ تركيا في الحرب الأهلية الليبية. في كانون الثاني ، بدأت تركيا في إرسال قوات إلى ليبيا. عندما كان المجرم حفتر في ضواحي طرابلس ، ساعدت أنقرة حكومة الوفاق الوطنية عند الحاجة ، ولم تكن عملية عاصفة السلام ممكنة إلا بدعمها.

تركيا الآن لها تأثير كبير على حكومة الوفاق الوطنية ووقعت مذكرة تفاهم مع الحكومة بشأن الحدود البحرية للبحر الأبيض المتوسط ، والتي يعتقد أنها تسمح لتركيا بالوصول إلى المياه الغنية بالنفط والغاز قبالة السواحل الليبية. وانتقدت بعض الدول بشدة مذكرة التفاهم التي قد تضر بمكانة حكومة الوفاق الوطني على الصعيد الدولي.

في وقت سابق من هذا الشهر ، وقعت اليونان ومصر اتفاقًا بحريًا يعارض بشكل مباشر معاهدة التفاهم بين تركيا وليبيا: لولا الدعم المباشر للمجرم حفتر ، فسيكون توقيع أثينا بمثابة ضربة قوية لحكومة الوفاق الوطنية. تأمل

إيطاليا في إعادة بناء علاقات قوية مع حكومة الوفاق الوطني لتقليص نفوذ أنقرة في البلاد وتجنب التهميش الدولي للحكومة المؤقتة في طرابلس.

ثالثًا ، يعد تدفق المهاجرين واللاجئين إلى البحر الأبيض المتوسط قضية رئيسية في السياسة الداخلية الإيطالية. في كل عام ، يصل آلاف الأشخاص إلى إيطاليا من الساحل الليبي. في يوليو ، جددت الحكومة الإيطالية وحكومة الوفاق اتفاقية الهجرة ، والتي بموجبها ستواصل روما تمويل خفر السواحل الليبي للسيطرة على المغادرين. تأمل إيطاليا في تعزيز العلاقات مع طرابلس للحد من المهاجرين واللاجئين من ليبيا.

رابعًا ، تأمل روما في إنهاء الحصار المفروض على حقول النفط منذ يناير 2020. يلبي النفط المستورد من ليبيا جزءًا كبيرًا من احتياجات الطاقة الإيطالية ، وتمتلك إيني ، أكبر شركة إيطالية لنفط وغاز الكثير من المصالح في ليبيا .ففي عام 2019 ، أنتجت مجموعة إيني حوالي 37 مليون برميل من النفط و 10.6 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في ليبيا. في كانون الثاني ، أغلقت ميليشيات المجرم حفتر العديد من حقول النفط البرية ، وهي عملية تسببت في أضرار جسيمة لإنتاج إيني.

أعيد فتح حقول النفط في أوائل أيار، ولكنها أغلقت مرة أخرى بعد بضعة أيام. وكثيرا ما صرح وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو بأن إعادة فتح حقول النفط يمثل أولوية لإيطاليا ، وستعمل الدبلوماسية الإيطالية على تحقيق هذا الهدف.

نتيجة لذلك ، قللت إيطاليا من دافعها القوي لاستعادة نفوذها خلال الأزمة الليبية. ومع ذلك ، من أجل لعب دور بارز مرة أخرى ، يجب أن تتصرف على الفور قبل أن تتمكن التطورات الرئيسية من عكس الوضع مرة أخرى.

من الواضح أن إيطاليا لا تستطيع تزويد طرابلس بنفس الدعم الذي تقدمه تركيا. بالإضافة إلى ذلك ، ستعارض تصعيدًا عسكري أخر مع مصالح إيطاليا.

تأمل روما في إقامة دولة مستقرة وموحدة ، وقد يكون هذا وقتًا معقولاً للوساطة بين الطرفين والسعي إلى حلٍّ وسط. صحيح أن حكومة الوفاق الوطنية لديها الدافع لبناء الزخم لانتصارها الأخير ، لكنها قد لا ترغب في الحصول على أراض أكثر مما لديها.

بالإضافة إلى ذلك ، على الرغم من أن المجرم حفتر لم يشجع أبدًا على التسوية ، فقد يكون لمجلس النواب وجهة نظر مختلفة: التفاعلات المختلفة لوقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها الأسبوع الماضي سلطت الضوء بشكل كامل على الاحتكاك بين طبرق والمجرم حفتر.

في هذه الحالة ، يجب على إيطاليا أن تشجع على اتباع نهج متكامل ، مع مراعاة الديناميكيات الإقليمية للصراع. خط أنابيب شرق البحر الأبيض المتوسط هو مشروع خط أنابيب للغاز الطبيعي بين اليونان وقبرص والكيان الصهيوني باستثناء تركيا ، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لتدخل أنقرة لدعم حكومة الوفاق الوطني وتوقيع مذكرة تفاهم.

في وقت سابق من هذا الشهر ، أرسلت تركيا سفينة أبحاث Urraq Rais للبحث عن رواسب نفطية وغازية والتي قد تكون وفيرة في المياه المتنازع عليها قبالة سواحل اليونان. استغلت فرنسا ، التي تدعم المجرم حفتر دائمًا ، هذه اللحظة لتعلن رسميًا عن دعمها لليونان وانتقاد تركيا علنًا. كما أرسلت باريس طائرتين مقاتلتين من طراز رافال والفرقاطة البحرية لافاييت إلى المنطقة.

يجب أن تساعد إيطاليا في إيجاد حلول لجميع المشاكل المتشابكة في هذا المجال. عند القيام بذلك ، يجب أن تعمل روما مع الاتحاد الأوروبي ، لأن التجربة السابقة تظهر أن المبادرات الثنائية محكوم عليها بالفشل. صرح جوزيف بوريل ، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي مرارًا وتكرارًا ، بأنه يريد اتباع سياسة خارجية أكثر ثقة في الاتحاد الأوروبي: قد تكون الأزمة الليبية هي الوقت المثالي.

حاليًا تتقارب مصالح إيطاليا وفرنسا وألمانيا في البلاد. تريد روما وباريس وبرلين الحد من النطاق الدولي للصراع والحد من الهجرة وإعادة فتح حقول النفط. من المؤكد أن التحالف الموحد سيكون أكثر استعدادًا لهذه المهمة، لكن على أوروبا أن تسرع فنافذة العمل في ليبيا لم تغلق بعد ، لكنها قد تكون مغلقة قريبا.